الدندح والحلبوسي يبحثان فتح المعابر بين سورية والعراق

| الوطن- وكالات

بحث سفير سورية لدى العراق سطام جدعان الدندح مع رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي، فتح المعابر والمنافذ الحدودية بين البلدين خلال الفترة المقبلة من أجل دعم حركة التجارة.

وأكد المكتب الإعلامي لرئيس مجلس النواب العراقي في بيان له، أن الحلبوسي، التقى سفير سورية لدى العراق الأحد، بحسب مواقع إلكترونية معارضة.

وذكر البيان، أن اللقاء بين الجانبين الذي جرى في العاصمة العراقية بغداد «بحث تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، والقضايا ذات الاهتمام المشترك، والتأكيد على ضرورة تأمين الحدود المشتركة بين العراق وسورية».

كما تناول اللقاء بحسب البيان ملف «فتح المعابر والمنافذ الحدودية خلال المرحلة المقبلة، لتسهيل حركة النقل من أجل دعم حركة التجارة بين البلدين».

وعقد في دمشق اجتماع عسكري سوري إيراني عراقي في ١٨ الشهر الجاري، أجرى عقبه وزير الدفاع العماد علي عبد الله أيوب ورئيس أركان الجيش العراقي الفريق أول ركن عثمان الغانمي، ورئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية اللواء محمد باقري الغانمي مؤتمراً صحفياً مشتركاً.

وأكد الغانمي في المؤتمر الصحفي حينها، أن «أمن الحدود مهم جداً وهو ممسوك من قبل القوات الأمنية العراقية والجيش العربي السوري، وستشهد الأيام القليلة القادمة فتح المنفذ الحدودي واستمرار الزيارات والتجارة بين البلدين وقد تم تشكيل لجان من الطرفين». واعتبرت وكالة «أ. ف. ب» للأنباء أن حديث الغانمي إشارة إلى معبر البوكمال.

وبعد يوم من ذلك، أكد مصدر دبلوماسي عراقي لـ«الوطن» أن ما عناه رئيس الأركان العراقي حول فتح المنفذ الحدودي خلال أيام إنما كان يقصد به معبر البوكمال.

وأكد المصدر، أن القرار السياسي بفتح معبر البوكمال تم اتخاذه من قيادتي البلدين، بانتظار تحديد الموعد فقط.

ولفت إلى أن الجهود مستمرة لوضع اللمسات الأخيرة في منفذي القائم والبوكمال من سلطات البلدين، معتبراً أن ما تبقى من تحضيرات لن تؤثر في تأخير فتح المعبر، مع توافر الشروط نفسها والإرادة للدولتين والطموح المشترك لفتح منفذ الوليد من الجانب العراقي ومنفذ التنف من الجانب السوري أيضاً.

وتربط بين سورية والعراق ٣ معابر رسمية، هي إضافة إلى «البوكمال» الذي يسيطر عليه الجيش العربي السوري، معبر «اليعربية» الذي تسيطر عليه حالياً «قوات سورية الديمقراطية- قسد»، ومعبر التنف الذي يقع في منطقة تحتلها القوات الأميركية.

ترامب يدفن المنظمات الدولية وقراراتها بتوقيع وثيقة الاعتراف بـ«سيادة» الاحتلال عليه

دمشق: الجولان كان وسيبقى عربياً سورياً وتحريره بكل الوسائل المتاحة حق غير قابل للتصرف

| الوطن- وكالات

رئيس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي والرئيس الأميركي دونالد ترامب يتبجحان ويعرضان وثيقة «السيادة» عند باب البيت الأبيض أمس (أ.ف.ب)

شهد البيت الأبيض أمس مراسم دفن المنظمات الدولية وقراراتها، بتوقيع الرئيس الأميركي دونالد ترامب وثيقة يعترف فيها بـ«سيادة» كيان الاحتلال الإسرائيلي على الجزء المحتل من الجولان العربي السوري، الأمر الذي اعتبرته دمشق اعتداء صارخاً على وحدة وسيادة سورية، وشددت على أن تحرير الجولان بكل الوسائل المتاحة «حق غير قابل للتصرف»، على حين حذرت موسكو من أن هذا الأمر «قد يؤدي إلى جولة جديدة من التوتر في الشرق الأوسط».

ومساء أمس وقع ترامب، في البيت الأبيض، على وثيقة تتضمن اعتراف الولايات المتحدة بـ«سيادة» الاحتلال الإسرائيلي على الجولان المحتل بحضور ضيفه رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، وفق ما أظهرت العديد من الفضائيات، وذلك على الرغم من العديد من القرارات الدولية التي تؤكد أن الجولان أرض سورية محتلة وتطالب كيان الاحتلال الإسرائيلي بالانسحاب منها.

وزعم ترامب، قبل لحظات من التوقيع خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نتنياهو، أن «إسرائيل» سيطرت على الجولان عام ١٩٦٧ لحماية نفسها من التهديدات المقبلة»، وفق موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، الذي ذكر أن ترامب تعهد بأن «الولايات المتحدة ستقف إلى الأبد جنباً إلى جنب مع إسرائيل».

وبعد لحظات على التوقيع، اعتبر مصدر رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين في بيان نقلته وكالة «سانا» للأنباء، أن اعتراف ترامب «اعتداء صارخ على سيادة ووحدة أراضي سورية ضارباً عرض الحائط بكل ردود الفعل الدولية المستنكرة لهذا القرار».

وأضاف المصدر: «يأتي القرار الأميركي تجسيداً للتحالف العضوي بين الولايات المتحدة و«إسرائيل» في العداء المستحكم للأمة العربية والذي يجعل من الولايات المتحدة العدو الرئيسي للعرب من خلال الدعم اللامحدود والحماية التي تقدمها الإدارات الأميركية المتعاقبة للكيان الإسرائيلي الغاصب».

ورأى المصدر، أن قرار ترامب «يمثل أعلى درجات الازدراء للشرعية الدولية وصفعة مهينة للمجتمع الدولي ويفقد الأمم المتحدة مكانتها ومصداقيتها من خلال الانتهاك الأميركي السافر لقراراتها بخصوص الجولان العربي السوري المحتل وخاصة القرار ٤٩٧ لعام ١٩٨١ الذي يؤكد الوضع القانوني للجولان السوري كأرض محتلة ويرفض قرار الضم لكيان الاحتلال الإسرائيلي ويعتبره باطلاً ولا أثر قانونياً له».

وشدد المصدر على «أن الرئيس الأميركي لا يملك الحق والأهلية القانونية لتشريع الاحتلال واغتصاب أراضي الغير بالقوة، وإن هذه السياسة العدوانية الأميركية تجعل من المنطقة والعالم عرضة لكل الأخطار وتكرس نهجاً في العلاقات الدولية تجعل السلم والاستقرار والأمن في العالم في مهب الريح».

وأوضح المصدر، «أن المجتمع الدولي الذي ضاق ذرعاً بالنهج الاستعلائي للرئيس الأميركي وعقلية الهيمنة والغطرسة التي تحكم سياسة الولايات المتحدة يتحمل مسؤولية أساسية في رفض السياسات اللامسؤولة والهوجاء للإدارة الأميركية وذلك دفاعاً عن الشرعية الدولية وصوناً للأمن والسلم الدوليين».

وأشار المصدر إلى أن «القرار الأميركي بخصوص الجولان العربي السوري المحتل وقبله الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لكيان الاحتلال ونقل السفارة الأميركية إليها والجهود الحثيثة الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية عبر مؤامرة صفقة القرن والتآمر على الحقوق والمصالح العربية تؤكد أن لا أحد في الأمة العربية بمأمن من الشرور الأميركية الأمر الذي يستوجب على العرب وقفة تاريخية جادة لتجاوز الواقع العربي الرديء والذود عن كرامة الأمة والدفاع عن وجودها وحقوقها ومصالحها».

وقال المصدر: «إن سورية إذ تعلن الرفض المطلق والقاطع للقرار الأميركي تؤكد وبكل قوة أن الكون بأسره لا يستطيع تغيير الحقيقة التاريخية الخالدة بأن الجولان كان وسيبقى عربياً سورية وأن تحريره بكل الوسائل المتاحة وعودته إلى الوطن الأم سورية هو حق غير قابل للصرف وأن عزيمة وتصميم وإصرار السوريين على تحقيق هذا الهدف هي اليوم أكثر صلابة من أي وقت مضى وذلك بنفس الإرادة والإقدام التي دحر فيها السوريون العدوان الإرهابي والروح ذاتها التي حققت نصر تشرين العظيم» وذلك في عام ١٩٧٣.

وختم المصدر بالقول: «إن السوريين على امتداد الوطن السوري وكما كانوا على الدوام يؤكدون اليوم في مواجهة القرار الأسود للرئيس الأميركي على تلاحمهم مع أهلنا الصامدين المقاومين في الجولان العربي السوري المحتل يتقاسمون معهم مرارة الاحتلال والعدوان ويشاركونهم العزيمة والإصرار على دحر العدوان وتحرير الجولان وأن يوم اللقاء الوطني على ثرى الجولان الطاهر المحرر من رجس الاحتلال أقرب مما يظن الكيان الغاصب وداعموه».

من جهتها، قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، عقب توقع ترامب على الوثيقة: «لقد سبق أن تحدثنا عن ذلك مراراً بشكل مستدام، ولسوء الحظ، يمكن أن يؤدي ذلك إلى جولة جديدة من التوتر في منطقة الشرق الأوسط».

وسبق توقيع ترامب المشؤوم بنحو ساعة اتصال أجراه وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف بنظيره الأميركي مايك بومبيو.

وقال لافروف وفق «روسيا اليوم»: إن توجه واشنطن إلى الاعتراف بـ«إسرائيلية» الجولان «يقود إلى انتهاك سافر للقانون الدولي ويعرقل تسوية الأزمة السورية ويزيد الوضع في الشرق الأوسط تأزماً».

واعتبرت وكالة «أ ف ب» للأنباء أن توقيع ترامب آخر خطوة كبرى ضمن سلسلة التحركات التي قام بها لمصلحة «إسرائيل»، وأبرزها الاعتراف في ٢٠١٧ بمدينة القدس كعاصمة لـ«إسرائيل»، ونقل السفارة الأميركية بعد شهر من تل أبيب إلى القدس.

قولاً واحداً

صواريخ المقاومة ونتنياهو وحزبه!

تحسين الحلبي

تشير معظم التقديرات الإسرائيلية والأميركية إلى حالة ارتباك أحاطت رئيس حكومة العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، على حين وصله التقرير الإسرائيلي عن سقوط عدد من الصواريخ قرب تل أبيب وإصابتها لأهداف داخل مستوطنتين في وسط إسرائيل، فقد فوجئ إلى حد الذهول من هذا التقرير وهو الذي ينتظر من الرئيس الأميركي دونالد ترامب التوقيع على اعتراف الولايات المتحدة بضم الجولان العربي السوري المحتل للسيادة الإسرائيلية.

يبدو أن ما حدث أمس سيحمل أبعاداً لم يتوقعها نتنياهو على مستقبله ومستقبل «صفقة القرن» بموجب ما ظهر في تحليلات نشرتها الصحف الإسرائيلية أمس.

فنتنياهو كان عليه وهو في واشنطن القيام بمهمة: وزير دفاع ووزير خارجية لأنه يحمل مسؤولية الحقيبتين إضافة إلى مهمته كرئيس حكومة، وهو الذي قال أمس من واشنطن إنه اتصل برئيس الأركان الإسرائيلي وبرئيس جهاز الشاباك «الأمن السري الداخلي» وبرئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، وبالطبع بصفته الثلاثية هذه، اضطر كما قال إلى اختصار وقت زيارته لواشنطن بعد أن أفسد عدد من صواريخ قطاع غزة الاحتفال الذي أعده له ترامب ومنظمة «إيباك»، بل غادر واشنطن وبقي فيها منافسه الرئيس في الانتخابات البرلمانية «بيني غانتس» الذي سيشن حملة إعلامية عليه تتهمه بالتقصير وعدم الاهتمام الحقيقي بجدول العمل المطلوب في جبهة إسرائيل الجنوبية عند قطاع غزة، وخصوصاً بعد أن ركض نتنياهو وراء بالونات انتخابية أعدها مع ترامب بمسألة الجولان لكي يفوز بالمزيد من مقاعد الكنيست «البرلمان»، ولاحظ الجميع منذ يوم أمس أن الحملة الإعلامية ضد نتنياهو بدأت تزداد من داخل اليمين المتشدد ومن أوساط حزب أزرق أبيض، ومن المستوطنين قرب حدود قطاع غزة بسبب استمرار تساقط قذائف البالونات الحارقة عليهم من خلف الجدار الفاصل في قطاع غزة.

يبدو في معظم الاحتمالات أن المقاومة التي أحرقت رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق أيهود أولمرت في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ مرتين: الأولى بعد أن هزمه حزب الله في حرب تموز ٢٠٠٦ والثانية بعد أن هزمته المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سيتاح لها الفرصة قبل أسبوعين من انتخابات الكنيست في ٩ نيسان المقبل أن تهزم نتنياهو فتنهي فرصة فوزه على منافسيه، وهذا ما حدث لأولمرت الذي شن عدوانه في كانون أول ٢٠٠٨ قبيل الانتخابات البرلمانية، فسقط هو وحزبه «كاديما» في الساحة السياسية، ونجح نتنياهو في ذلك الوقت بدلاً منه وشكل حكومة في آذار ٢٠٠٩.

يرى المحللون في إسرائيل أن خيارات نتنياهو ضاقت إلى أدنى حدودها الآن وأصبح يتعرض لحصار شديد من ضغوط الانتخابات، ومن لائحة الاتهام بالفساد التي تنتظر استحقاقاتها بعد الانتخابات مباشرة، ومن احتمالات خسارته لرئاسة الحكومة، فمثل هذه الخسارة ستؤدي إلى تجميد خطة «صفقة القرن» التي أصبحت تعرف باسم صفقة «نتنياهو ترامب»، وإذا ما سقط اسم نتنياهو عنها فسيحاول جاريد كوشنير وجيسون غرينبلات المستشاران المسؤولان عن الترويج لها وتنفيذها، الانتظار للبحث عن «نتنياهو» جديد أو إعادة تدويرها بشكل آخر أو إسقاطها من حسابات السياسة الأميركية. فكل شيء أصبح يتوقف الآن على النتائج التي ستسفر عنها ردود الفعل الإسرائيلية وحجمها ومدى الوقت الذي ستستغرقه.

لذلك يرى بعض المسؤولين الإسرائيليين من أحزاب الوسط أن معظم خطط نتنياهو ضيقة الأفق ولا تضع في حساباتها سوى تسرعه لتحقيق هدف نسبي لوقت محدد، وها هو الآن يجد أن عدداً من صواريخ قطاع غزة قادر أن يهدم الهيكل عليه، وخصوصاً أنه ذهب إلى واشنطن لكي يعود أكثر زهواً فيما يمكن أن يحققه، فتبين الآن أنه عاجز عن مواجهة عملية للأخطار الحقيقية من جبهة الشمال، ومن جبهة الجنوب عند قطاع غزة.

الأمم المتحدة: وضعه القانوني لم يتغير.. الجامعة: باطل.. الرئاسة الفلسطينية: السيادة لا تقررها «إسرائيل» أو واشنطن

رفض واستنكار دولي وعربي واسع للقرار الأميركي بشأن الجولان

وقفة احتجاجية من أمام المركز الثقافي العربي بمدينة الحسكة أمس عبر فيها الحاضرون عن استنكارهم لمواقف الإدارة الأميركية (سانا)

| وكالات

لاقى الاعتراف الرسمي من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترامب بـ«سيادة» الاحتلال الإسرائيلي على الجزء المحتل من الجولان العربي السوري، استنكاراً وتنديداً واسعاً على الساحات الدولية والعربية والمحلية، وأكدت أن ذلك لا يغير شيئاً في الوضع القانوني للجولان.

على الصعيد الدولي، أعلنت الأمم المتحدة، وفق موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني، أن موقفها بشأن الوضع القانوني للجولان السوري المحتل لم يتغير إثر اعتراف الرئيس الأميركي رسمياً بـ«السيادة» الإسرائيلية عليه، وذلك في تصريح على لسان ستيفان دوجاريك، المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للمنظمة الدولية أنطونيو غوتيريس، أثناء موجز صحفي عقده أمس، عقب توقيع ترامب على وثيقة الاعتراف بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في واشنطن.

وقال المسؤول الأممي: «يبدو للأمين العام أن وضع الجولان لم يتغير، موقف الأمم المتحدة تعكسه القرارات المناسبة لمجلس الأمن الدولي».

عربياً، استنكر الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، بأشد العبارات اعتراف ترامب رسمياً بـ«سيادة» كيان الاحتلال على الجولان المحتل، معتبراً إياه «قراراً باطلاً شكلاً وموضوعاً».

وشدد أبو الغيط، في بيان، وفق «روسيا اليوم»، على أن إعلان ترامب يعكس «حالة من الخروج على القانون الدولي روحاً ونصاً تقلل من مكانة الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، بل وفي العالم».

وذكر أن الإعلان الأميركي لا يغير شيئاً في وضعية الجولان القانونية، مؤكداً أن الجولان أرض سورية محتلة لا تعترف أية دولة بسيادة إسرائيل عليها.

بدورها، رأت وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية، في بيان، وفق «الوكالة الوطنية للإعلام»، أن «الإعلان الرئاسي الأميركي بخصوص أحقية «إسرائيل» بضم هضبة الجولان السوري، هو أمر مدان ويخالف كل قواعد القانون الدولي، ويقوض أي جهد للوصول إلى السلام العادل، فمبدأ الأرض مقابل السلام يسقط، إذ عندما لا تبقى من أرض لتعاد لا يبقى من سلام ليعطى».

وأضافت: «هضبة الجولان أرض سورية عربية ولا يمكن لأي قرار أن يغير هذه الواقعة، ولا لأي بلد أن يزور التاريخ بنقل ملكية أرض من بلد إلى آخر. وإذا كانت «إسرائيل» تعتقد أنها تتوسع بالاستيلاء على الأراضي عن طريق العنف والعدوان، فإنها ستجد نفسها بعزلة أكبر وأمام هزيمة عسكرية جديدة، لن تنفعها عندها قوتها ولا عنصريتها وهي لن تجد أمنها إلا بالسلام العادل والشامل، كما لن تنفعها حربها الجديدة على غزة والتي ندينها بشدة».

من جانبها، عبرت الرئاسة الفلسطينية، عن رفضها الشديد واستنكارها لسلسلة القرارات المخالفة للقانون الدولي وللشرعية الدولية الصادرة من قبل الإدارة الأميركية، سواء ما يتعلق بالقدس أو الجولان.

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، عن الرئاسة الفلسطينية تأكيدها مجدداً، أن السيادة لا تقررها «إسرائيل» أو الولايات المتحدة الأميركية مهما طال أمد الاحتلال، وستبقى القضية الفلسطينية والقدس بمقدساتها والأراضي الفلسطينية المحتلة خطوطاً حمراء فلسطينية وعربية ودولية لا يمكن تجاوزها.

وشدد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وفق الوكالة، على أنه لا توجد شرعية لأي أحد دون قرارات مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية، ومن المقرر أن يلقي عباس خطاباً مهماً في القمة العربية التي ستعقد نهاية الشهر الجاري في تونس. إقليمياً، أكد وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، في تصريحات صحفية، بحسب «روسيا اليوم»، أن «تركيا ستقوم باللازم في جميع المحافل بما في ذلك الأمم المتحدة» ضد قرار ترامب «المتعلق بالجولان»، مضيفاً: «سنعمل مع المجتمع الدولي لأننا لا ندعم ولا نقبل الخطوات أحادية الجانب».

وأشار إلى أن «هذا القرار لا يشرعن الاحتلال الإسرائيلي»، واصفاً إجراء ترامب بـ«الهدية الانتخابية» لرئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو. وسبق أن قال وزير الخارجية التركي، في تغريدة نشرها بهذا الخصوص في موقع «تويتر»: «إن الولايات المتحدة تجاهلت من جديد مبادئ القانون الدولي، لكن هذا القرار لن يشرعن أبداً الاحتلال الإسرائيلي»، وأضاف: «بالعكس، هذا الإجراء سيزيد مرة أخرى من التوتر في المنطقة بعرقلته جهود السلام في الشرق الأوسط».

وقبل الاعتراف الرسمي من قبل ترامب، أكد رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية التشيكية مع سورية ستانيسلاف غروسبيتش، وفق وكالة «سانا» أن تصريحات ترامب بشأن الجولان، تمثل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي إضافة إلى أنها إجرامية وتثير السخرية، في حين أدان رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، علي لاريجاني، بشدة، قرار ترامب، مؤكداً أنه يناقض الحقوق والقرارات الدولية، ويشكل خطراً على السلام والاستقرار خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وفق وكالة «فارس» للأنباء.

وقبل التوقيع أيضاً، قال نائب مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحقوقية غير الرسمية، إريك غولدستين، وفق مواقع إلكترونية معارضة: «يبدو أن الرئيس ترامب يستعد لتدمير القانون الدولي الذي يحمي سكان الجولان المحتل، إذا تابع ترامب ذلك، قد يشجع دولاً أخرى محتلة على تصعيد ضم الأراضي وإنشاء المستوطنات ونهب الموارد».

من جانبه، شدد نائب رئيس المجلس التنفيذي في «حزب الله»، الشيخ علي دعموش، وفق «سانا»، على أن تصريحات ترامب تمثل عدواناً على الحقوق العربية وتدل على التماهي الأميركي المطلق مع الكيان الإسرائيلي ومخططاته في المنطقة.

بدوره أكد عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب إبراهيم الموسوي، أن الجولان المحتل أرض سورية وسيبقى كذلك على الرغم من أي موقف أميركي.

من جهته، أكد النائب في البرلمان المصري مصطفى بكري، خلال حديثه مع سعيد حساسين، أن قرار ترامب يخالف الأعراف القانونية والدولية، وهو «يحاول بكل الطرق إسباغ صفة قانونية على احتلال إسرائيل للأراضي العربية»، وقال: إن «الصمت العربي أغرى ترامب لاتخاذ قرار يعادي الحقوق العربية كافة»، مؤكداً أن القرار جزء من صفقة القرن التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، وليس أمام العرب إلا الاجتماع واتخاذ قرارات قوية تردع أميركا. من جانبه، أكد رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس، المطران عطا الله حنا، وفق «سانا»، رفضه تصريحات ترامب حول الجولان، مشدداً على أن الجولان المحتل كان عربياً سورياً قبل التصريحات وسيظل كذلك بعدها.

دعوة للترشح لعضوية مجلس الإدارة لدى بنك عوده سورية ش.م.م.ع

استناداً إلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وإلى قرارات مجلس النقد والتسليف وإلى دليل الحوكمة وإلى القرار رقم 1186 /0/ 1 تاريخ 1/6/2011 الصادر عن مصرف سورية المركزي والمتعلق بتحديد الشروط والإجراءات الواجب إتباعها للترشح لعضوية مجالس الإدارة لدى المصارف في سورية؛

يعلن بنك عوده سورية عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس إدارته وذلك ابتداء من يوم الثلاثاء الواقع في 26/ آذار / 2019 ولمدة خمسة عشر يوماً تنتهي بانتهاء دوام المصرف في يوم الثلاثاء 9 /نيسان /2019 وذلك في مقر الإدارة العامة لبنك عوده سورية الكائن في كفرسوسة - مجمع الشام سيتي سنتر - بناء بلازا 86 - الطابق الثاني.

فعلى كل من يرغب بالترشح وتتوفر فيه الشروط المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والكفاءة والمؤهلات العلمية والخبرة الفنية التقدم بطلبه خلال الفترة المذكورة أعلاه وفق نموذج طلب الترشح المعتمد من قبل مصرف سورية المركزي بموجب كتابه رقم 691/ 161 تاريخ 23/شباط/2016 ومرفقاً بها كافة الثبوتيات اللازمة أصولاً.

تدرس طلبات الترشح من قبل لجنة المكافآت والترشيحات لدى المصرف سنداً للقرار رقم 1186/0/1 للتأكد من توافقها مع القوانين والأنظمة النافذة والقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف (الحوكمة) والمعايير المعتمدة لعضوية مجلس الإدارة وترفع نتائجها أصولاً إلى مصرف سورية المركزي لدراستها وإعلام المصرف بالمرشحين الذين تتوافر فيهم شروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة. ويجري عرض أسماء المرشحين المقبولين على الهيئة العامة للمصرف لتمارس دورها في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للأصول والقانون.

للاستفسار يرجى التواصل مع أمانة سر مجلس الإدارة على الأرقام:
011-23888248، 011-23888000

بنك عوده سورية